نصوص الصفات بين المحكم والمتشابه

The Attributes of Alaah decisive or allegorical

لخضر جنـــان صالح: أستاذ محاضر "ب"
كلية العلوم الإسلامية-جامعة الجزائر1

تاريخ إرسال المقال: 03/02/2019 **تاريخ قبول المقال:** 09/03/2019

الملخص

إن الأمة الإسلامية قد تنافر وتناحر أبناؤها لعقود طويلة، وهذا الاختلاف المؤدي إلى افتراق القلوب وتدابرها قد ذمه الشرع ونهى عنه.وكان من أسباب ذلك الاختلاف في بعض مضامين أصول الدين،الا وهو باب الأسماء والصفات إذ عدها بعض العلماء من المتشابه الكلي الذي لا يعلم معناه إلا الله . و كان هذا المؤدى يعارض النصوص الدالة على تدبر القرآن كله محكمه ومتشابهه .وكون الصحابة ومن بعدهم من التابعين لم يؤثر عن أحد منهم أنه عد آيات الصفات من المتشابه الكلي، بل الذي أثر عنهم قبولها والتسليم لها من غير تكييف ولا تعطيل، ولذا خالف هذا الرأي غيرهم من العلماء، مقررين بأن الاشتباه الواقع فيها إنما هو من جهة الكيفية والحقيقة، لا من جهة معنى اللفظ العر بي، وأن هذا المفهوم هو الذي كان عليه الصحابة ومن بعدهم من سلف الأمة رضي الله عنهم أجمعين.

الكلمات المفتاحية: المحكم ؛ المتشابه؛ الصفات؛ المفصل؛ افتراق الأمة؛ ؛ التدبر.

Abstract

For decades there has been differences amongst muslims regarding decisive and allegorical texts which resulted in division .The primary reason for these differences leads back to Islamic jurisprudence and the differences in regards to the names and attributes of Allaah.The pious a predessesors were not effected, on the contrary they understood the text without

المؤلف المرسل: لخضر جنان صالح ، samirdjenan@gmail.com

applying the concept of "how" or change the meaning of the words.

Un fort unately those who came after them differed with the predessesors in regards to the literal meaning of certain attributes.

Key words

Attribues of Alaah –décisive –allegorical-metophorical-interpretive.

1-المقدمة

1.1- تمهيد: أهمية الموضوع

إنّ من المساوئ التي اتفقت على ذمّها جميع الكتب السماوية, وحذر منها جميع الرسل والأنبياء, بل استنكرها جميع العلماء والحكماء والعقلاء, ألا وهو الاختلاف والتنافر بين أبناء الأمّة الواحدة.

وإنّ ممّا اختلف فيه أبناء الأمّة الإسلامية الواحدة عبر التاريخ في سائر الأقطار والبلدان, بل حتى عند أهل السنة ذاتهم ممّا أدى إلى التنافر والتناحر بينهم, هو أسماء الله وصفاته. وإنّ من أهم أسباب اختلافهم فيها هو اختلافهم في عدّها من المحكم أو من المتشابه, وقد هيّأ الله تعالى من يحفظ لهذه الأمّة دينها, ويذود عن حياضها, من علماء ربّانيين وأئمة مهتدين, وقّفوا أنفسهم وأعمارهم وأموالهم لخدمة الكتاب والسنّة, فكانوا نِبراسًا مضيئًا للأمّة جمعاء, وسِراجًا منيرًا للعلماء والدّهماء, في مشارق الأرض ومغاربها, فأردت في هذا المقال أستقي من كلامه وأغترف من حياضهم من أجل أن أجلي هذا الموضوع عسى أن يكون خطوة في درء الصدع ولم الشمل لهذه الأمّة التي تجرعت الويلات من جراء هذا الاختلاف.

1.2- الإشكالية في البحث

الذي دفعني لهذا البحث هو وجود عدة تساؤلات منها هل باب الأسماء والصفات في الكتاب والسنة من المشكل الذي لا يعلم معناه إلاّ الله, أو هو من المحكم البيّن الذي أبانه وأوضحه الله لعباده؟.

ثمّ الإشكال هل ينحصر في الألفاظ فقط, أو في المعاني فقط, أو يمكن أن يكون في أحدها تارة وفي الأخرى تارة أخرى, وهل يمكن أن يجتمع في كليهما في بعض الألفاظ, ثمّ هل ينطبق ذلك على باب الأسماء؟.

ثمّ هذا المشكل في باب العقائد هل كان موجودا في جيل الصحابة الذين ترضى عنهم ربهم من فوق سبع سماوات, وكيف كانوا يتعاملون معه؟ فعسى أن أجد إجابات وتوضيحات جلية لهذه الإشكالات.

3.1- المنهج المتّبع في البحث

حاولت في هذه الدّراسة استخدام منهجين. المنهج الأوّل هو المنهج الاستقرائي في تتبّع كلام العلماء وتعاريفهم للصفات وللمحكم والمتشابه, والمقارنة بينها من أجل الوصول إلى تعريف تام وشامل, كما استعملت المنهج التّحليلي في بعض الأحيان عند شرح بعض المفردات والغريب وبعض كلام المصنّفين.

4.1- المنهجية المتبعة

بالنّسبة للآيات القرآنية فحاولت كتابتها موافقة لما عليه مصحف المدينة النّبوية الرقمي, وعلى رواية حفص من قراءة عاصم المشهورة.

حاولت ترتيب المصادر والمراجع في الحاشية حسب الأقدم فالأقدم في الوفاة, إلاّ ما كان في الكتب الحديثية كالكتب الستّة فعلى حسب قوة شرط صاحب الكتاب.

ذكرت معلومات الكتاب كاملة في أول ذكر له, ثمّ بعد ذلك أكتفي بذكر الكتاب, وأشير إلى أنّه سبق ذكر معلوماته.

وأمّا الخطّة فكانت على النّحو الآتي:

1- **المقدمة :** تحدّثت فيها عن تّمهيد ذكرت فيه أهمية الموضوع ثمّ الإشكالية ذكرت فيها التساؤلات التي تطرح في الموضوع ثمّ تحدثت عن المنهج المتّبع في البحث

2- **المبحث الأول**: تكلمت عن صفات الله وأنواعها, وقسّمته إلى مطلبين. الأوّل خصّصته لتعريف الصّفات, والثاني لأنواع الصّفات.

3- **المبحث الثاني:** وخصّصته للكلام في المحكم والمتشابه, وقسّمته أيضا إلى مطلبين. الأوّل في تعريف المحكم والمتشابه, والثاني في الأنواع التي يدخل فيها الاشتباه.

4- **المبحث الثالث:** علاقة المتشابه بالصّفات والملامح العامة لأهل السنة والجماعة فيها, وقسّمته إلى مطلبين. الأوّل علاقة المتشابه بالصّفات, والثاني في الملامح العامة لأهل السنة والجماعة في الصفات.

1- صفات الله وأنواعها

2.1- تعريف الصّفات

الصّفات في اللغة جمع صفة, يقال وصفت الشيء وصفًا وصفةً, فالهاء عوض من الواو, وهي نعت الشيء بما فيه, وبيان لهيئته, أو هي الاسم الدّال على بعض أحوال الذّات

نحو طويل وقصير, وقيل هي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يُعرف بها, حيث يُفرّق بها بين اسمين مشتركين في اللّفظ, كقولنا عبد الله الطويل أو القصير, إذا اشترك أكثر من واحد في ذلك الاسم[1].

وصفات الله هي المعاني القائمة بالذّات الإلهية, مما يميّزها عن غيرها, وهي كلّ ما ورد في الكتاب والسنّة الصّحيحة من الألفاظ الدّالة على ذلك[2].

وتثبت الصّفات عند أهل السنّة إذا أضافها الله لنفسه, ولكن الإضافات في القرآن نوعان فيجب التّفريق بينها. الأول: الذي هو إضافة ملك. الثاني: الذي هو إضافة وصف.

1- أما الأولى فهي كلّ ما أضافه الله لنفسه, ويكون عينًا قائمة بنفسه، أو حالاً في ذلك القائم بنفسه, قال ابن تيمية:"إنّ المضاف إن كان شيئًا قائمًا بنفسه أو حالاً في ذلك القائم بنفسه، فهذا لا يكون صفة لله، لأنّ الصّفة قائمة بالموصوف, فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها تمتنع أن تكون صفات لله، فإضافتها إليه تتضمّن كونها مخلوقة مملوكة، لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضي للإضافة, لا لكونها صفة، والرّوح الذي هو جبريل من هذا الباب، كما أن الكعبة والنّاقة من هذا الباب، ومال الله من هذا الباب، وروح بني آدم من هذا" [3], فقوله تعالى: ﴿ X W V ﴾ [سورة الشّمس : الآية 13] ، فإضافة الناقة إلى الله هنا من إضافة الملك والتّشريف, إذ النّاقة عين قائمة بنفسها, وقوله تعالى: ﴿ X W V U T S R ﴾ [سورة مريم :الآية 17]، فالروح هنا هو جبريل عليه السلام, وقوله تعالى: ﴿ ¿ ¾ À Á Â Ã Ä Å Æ ﴾ [سورة الحجر : الآية 29] فالروح هنا هي إحدى الأرواح التي خلقها.

2- وأما الإضافة الثانية, فهي إضافة الوصف إلى الله تعالى, وهو ما كان صفة قائمة بغيرها, ليس لها محل تقوم به.

فإذا كان المضاف إليه لا يقوم بنفسه، بل لا يكون إلا صفة كالعلم، والقدرة، والكلام، والرضا، والغضب، فهذا لا يكون إلاّ إضافة صفة إليه, كقوله تعالى: ﴿ Á À ¿ ¾ ½ ¼ » « º ¹ ¸ ﴾ [سورة التوبة : الآية 6]، فالكلام لا يقوم بنفسه, فلا يقوم إلاّ بالمتكلم, فإضافته إلى المتكلّم إضافة صفة إلى موصوفها, فنحو قوله تعالى: ﴿ g f e d c b a ` _ ﴾

[سورة النّساء : الآية 166]، فإضافة العلم إلى الله إضافة صفة إلى موصوفها, فالله لا يتّصف إلاّ بما قام به, لا بما يخلقه في غيره، وهذه حقيقة الصّفة، فإنّ كلّ موصوف لا يوصف إلا بما قام به, لا بما هو مباين له، وصفة لغيره[4].

وأمّا الفرق بين الاسم والصّفة أو بين أسماء الله وصفاته فكثيرة, يمكن أن أجمل أهمّها فيما يلي:

- الصّفة في اللّغة مخصّصة للاسم مثل زيد الظريف وعمرو العاقل, وليس الاسم كذلك.
- والصّفة تابعة للاسم في إعرابه, وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم.
- ويقع الكذب والصّدق في الصّفة لاقتضائها الإخبار, ولا يقع ذلك في الاسم, فالقائل للأسود أبيض على الصّفة كاذب, وعلى الاسم غير كاذب.

- وأمّا بالنّسبة لأسماء الله تعالى وصفاته, فأسماؤه سبحانه تدلّ على ذات الله، وعلى ما قام بها من الصّفات, فمثل: القادر، العليم، الحكيم، السّميع، البصير يدلّ على أمرين, على الذّات وعلى الوصف القائم بها من العلم والحكمة والسّمع والبصر، أما الصّفات فتدلّ على الوصف الدّال على الكمال القائم فقط, فتدلّ على أمر واحد، وهي نعوت الكمال القائمة بالذّات, كالعلم والحكمة والسّمع والبصر.
- الاسم متضمّن للصّفة، والصّفة قد تستلزم للاسم, فكل اسم يدلّ على ذات وصفة كما سبق الدّلالة عليه, وكل اسم مأخوذ من صفة، لأنها تستلزمه, فالرّحمن مأخوذ من الرّحمة، والله مأخوذ من التأله، والربّ مأخوذ من التّربية، والعزيز من العزّة, وهكذا، وهو معنى قول العلماء أسماء الله مشتقة، أي أنها مأخوذة من معان قامت في الربّ جلّ وعلا, وليس كلّ معنًى يستلزم اسمًا, فنحو الصّفات الخبرية مثل الإرادة والمجيء والمكر فلا تستلزم اسم المريد والجائي والماكر.
- إنّ الصّفة ليست هي الموصوف, فالرّحمة ليست هي الله، بل هي صفةٌ لله، وكذلك العزّة وغيرها, فهذه صفات لله، وليست هي الله، ولا يجوز التّعبد إلاّ لله، ولا يجوز دعاء إلاّ الله, لقوله تعالى: ﴿ W X Y Z [\ ]﴾[سورة النّور :الآية 55]، وقوله تعالى: ﴿ / 0 1﴾ [سورة غافر :الآية 60], وغيرها من الآيات.

- الاسم لا يُشتق من أفعال الله, فلا يشتق من كونه يحبّ ويكره ويغضب اسم المحبّ والكاره والغاضب، أمّا صفاته فتشتق من أفعاله, فنثبت له صفة المحبة والكـره والغضب ونحوهـا من تلك الأفعال، لذلك قيل: باب الصّفات أوسع من باب الأسماء.

- أسماء الله ﷻ وصفاته تشترك في الاستعاذة بها والحلف بها، لكن تختلف في التعبّد والدّعاء، فيتعبّد الله بأسمائه، فنقول:"عبد الله, وعبد الكريم، وعبد الرّحمن"، لكن لا يُتعبد بصفاته, فلا يقال: عبد الكرم، وعبد الرّحمة، وعبد العزّة, كما أنّه يُدعى اللّهُ بأسمائه، فنقول: يا الله, ويا رحمن, ويا عزيز اغفر لنا, يا رحيم ارحمنا، ويا كريم أكرمنا، ويا لطيف ألطف بنا، لكن لا ندعو صفاته فلا نقول: يا رحمة الله ارحمينا، أو يا كرم الله أويا لطف الله, وغيرذلك, ولكن ينبغي هنا أن نفرّق بين دعاء الصّفة كما سبق, وبين دعاء الله بصفة من صفاته, كأن يقال: اللّهم ارحمنا برحمتك، فهذا لا بأس به, فالأوّل ممنوع والثاني جائز.

وأسماء الله وصفاته لا يمكن أن تكون إلا من الكتاب أو من السنّة الصّحيحة, ولا مدخل لاجتهاد الصّحابة أو غيرهم فيها، فهي توقيفية من الوحي سواء كان الكتاب أو السنّة الصّحيحة[5].

2.2- أنواع الصّفات

إنّ من ينظر في كلام المتأخّرين والمعاصرين ممّن صنّفوا في أنواع الصّفات يمكن أن يلمح أنّ أحسن تقسيم لصفات الله هو من قسّمها بالنّظر إلى ثلاثة جوانب [6].

أولاً: تقسيمها من حيث ثبوتها ونفيها: فتنقسم الصّفات من هذا الجانب إلى قسمين:

أ - صفات ثبوتية

وهي الصّفات التي أثبتها الله سبحانه وتعالى لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ,كالسمع و البصر و العلم والاستواء على العرش، والوجه, واليد.....ونحو ذلك، وكلّها صفات مدح وكمال، وهي أغلب الصّفات المنصوص عليها في الكتاب والسنّة، ويجب إثباتها لله تعالى.

وكثير من صفات الله قد تشترك مع صفات خلقه في اللّفظ, وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف صفات الله إلى الله، وتضاف صفات المخلوق إلى المخلوق، كالسّمع والبصر والعلم, فالله حيّ والمخلوق حيّ, والله سميع والمخلوق سميع, والله بصير والمخلوق بصير, ولكن بمجرد الإضافة تختص صفات الخالق بالخالق، وصفات المخلوق بالمخلوق، فصفات الله تليق بعظمته وجلاله, وصفات المخلوق تليق بنقصه وعجزه.

ب- صفات سلبية

وهي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ، وكلّها صفات نقص، كالسّنة، والنّوم، والظلم.... وغالبًا ما تأتي هذه الصفات في الكتاب أو السنّة مسبوقة

بأداة نفي, مثل (لا) و (ما) و (ليس)، أو تأتي عند منافاتها لصفة كمالٍ وَصَف اللّه بها نفسه, كما في صفة الحياة, فينافيها الموت, وهذه تُنفى عن اللّه ﷻ، ويُثبت ضدها من الكمال, لأنّ صفات اللّه كلّها كمال وجلال، والنّفي المحض لا يليق باللّه، وليس من الأدب مع اللّه سبحانه أن يمدح بالنّفي, إذ النّفي ليس بمدح حتىّ في ملوك الدنيا, فكيف بملك الملوك في الآخرة، كقول اللّه تعالى:﴿ ? @ A B C K J I H G F E D ﴾ [سورة ق:الآية 38], واللّغـــوب التّعب، وما مسّه من لغــوب لكمال قوّته وقدرته وعزّته، ولا تأخذه سنة ولا نوم, لكمال حياته وقيوميته جلّ وعلا.

ثانياً: تقسيمها من حيث ملازمتها لذات اللّه أو عدم ملازمتها فتنقسم من هذا الجانب إلى ثلاثة أقسام:

أ - صفات ذاتيّة

وهي الصّفات الملازمة لذات اللّه العليّة, فهي التي لم يزل ولا يزال اللّه متصفًا بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة, وهي قديمة قِدَم الذّات, مثل الوجه واليد والعين ... ونحو ذلك.

ولا يلزم من كون بعض هذه الصّفات في حق المخلوق أعراضا و جوارح وأعضاء وأبعاضًا وأجزاء, أن تكون كذلك في حق اللّه تعالى, لأنّه سبحانه ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾ [سورة الشورى :الآية 11], بل هي صفات خاصّة به سبحانه أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله عليه الصّلاة والسّلام، لا نخوض فيها بأهوائنا وآرائنا، بل نفوّض كنهها وحقيقتها إلى اللّه تعالى, لعدم معرفتنا لحقيقة الذّات، لأنّ معرفة حقيقة الصّفة متوقفة على معرفة حقيقة الذّات، بل تثبت الصفات ويُؤمن بها دون تحريف أو تعطيل، ودون تكييف وتجسيم وتشبيه, وهكذا يقال في الرّحمة والمحبّة والرّضا، وسائر صفات الربّ جلّ وعلا.

ب- صفات فعليّة

وهي الصّفات المتعلّقة بمشيئة اللّه، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها, كالإحياء و الإماتة و الخلق والمجيء، والغضب، والفرح، والضّحك ... ونحو ذلك، فإن شاء فعل وإن شاء لم يفعل, فهي صفات تتجدّد حسب المشيئة, وتسمّى الصّفات الاختيارية أيضًا. وأفعاله سبحانه وتعالى لا منتهى لها، قال تعالى ﴿ M N O P ﴾ [سورة إبراهيم :الآية 27]، وبالتّالي فصفات اللّه الفعليّة لا حصر لها.

ج- صفات فعليَّة ذاتية

أ- بعض الصّفات الفعليَّة من حيث قيامها بالذّات وملازمتها لها تسمىّ صفات ذات، ومن حيث تعلّقها بالمشيئة تسمّى صفات أفعال, فتكون الصّفة ذاتية فعلية باعتبارين, كصفة الكلام مثلاً فإنّه باعتبار أصله صفة ذاتية, لأنّ اللّه تعالى لم يزل ولا يزال متكلّمًا, وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية, لأنّ الكلام يتعلّق بمشيئته, فيتكلّم متى شاء, بما شاء ,كما شاء كما في قوله تعالى:﴿ ¼ ½ ¾ ¿ À Á Â Ã Ä Å ﴾[سورة يس :الآية 82]. وتوضيح ذلك أن يقال: الصّفات الفعلية من حيث الجنس قديمة أزلية, ومن حيث النّوع أو الواحد أو الأفراد فإنّ منها ما هو صفات قديمة كالكلام والإرادة والخلق والرزق, ومنها ما هو صفات حادثة، أي أنّه كان بعد أن لم يكن, لا أنّه مخلوق, ومثاله الاستواء على العرش فإنّه كان بعد خلق العرش، والنّزول إلى السّماء الدنيا كان بعد خلق السّماء الدنيا, فكلّ ليلة يكون له نزول, كذلك كل أفعال اللّه التي لا تحصى, وهو دائماً ﷻ يخلق ويرزق ويحيي ويميت [7].

ثالثاً: من حيث مصدر ثبوتها فتنقسم الصّفات من هذا الجانب إلى قسمين:

أ - صفات خبرية

وهي الصّفات التي لا سبيل إلى إثباتها إلاّ بالسّمع والخبر عن اللّه أو عن رسوله ﷺ، وتسمّى "صفات سمعية أو نقلية"، وقد تكون ذاتيَّة, كالوجه، واليدين، وقد تكون فعليَّة, كالفرح، والضّحك. وقد تكون بالنّسبة لنا أجزاء وأبعاض، كالعين واليد قال اللّه تعالى:﴿ Ô Õ Ö ﴾[سورة الطور : الآية 48].

وقال أيضًا: ﴿ ') (* ﴾[سورة الفتح : الآية 10].فهي جزء بالنسبة لنا، ولكنها بالنّسبة إلى اللّه صفة من صفات الكمال والجلال يتصف بها اللّه جلّ وعلا لا كما يتّصف بها المخلوق.

ب - صفات سمعية عقلية

وهي الصّفات التي يشترك في إثباتها الدّليل السمعي (النقلي) والدّليل العقلي، وقد تكون ذاتيَّة, كالوجود, والوحدانية, والحياة, والعلم، والقدرة، وقد تكون فعليَّة, كالخلق، والإعطاء, وتُسمّى "شرعية عقلية".

فشرعية لأنّ الشرع دلّ عليها أو أرشد إليها. وعقلية لأنّها تعلم صحّتها بالعقل, ولا يقال إنّها لم تعلم إلاّ بمجرد الخبر, فإذا أخبر اللّه بالشيء، ودلّ عليه بالدّلالات العقلية, صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليل العقل الذي يعلم به، فيصير ثابتًا بالسّمع

والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تُسمّى الدّلالة الشرعية, فالدّليل السّمعي الذي هو القرآن جاء بأدلة سمعية محضة، لا مجال للعقل فيها، وجاء بأدلة سمعية عقلية، وما من مَثل ضرب في القرآن، أو تشبيه إلاّ وهو دليل عقلي، فالدّليل السمعي نوعان: سمعي محض وسمعي عقلي. فتقرير توحيد الربوبية والألوهية وإثباتهما غالبه من هذا النّوع, كقول الله تعالى:﴿ : ; < = > ? @ A B C D E F H I J ﴾ [سورة الطور : الآية 36,35].

3- المحكم والمتشابه

إنّ من الآيات التي استشكلها كثير من العلماء آيات ثلاث, تعارضت في الظاهر معانيها وتضاربت, إذ قوله تعالى:﴿ f g h ﴾ [سورة هود : الآية 1], إنّما يدلّ على أنّ القرآن كلّه محكم ليس فيه ما يعارض إحكامه, وقوله تعالى: ﴿ 8 9 : ; < = > ? @ A B C D ﴾ [سورة الزمر:الآية 23] يدلّ على أنّ القرآن كلّه متشابه ليس فيه ما يعارض تشابهه, وقول الله تعالى:﴿ g h i j k l m n o p q r s ﴾ [سورة آل عمران:الآية 7] دلّ أنّ بعض القرآن محكم وبعضه متشابه, ومن أجل هذا الاختلاف في الظاهر, اختلف بعض العلماء في تفسير هذه الآيات, وفي مسألة القرآن أهو محكم أو متشابه, فمنهم من قال: القرآن كلّه محكم, ومنهم من قال: القرآن كلّه متشابه, ومنهم من قال: منه المحكم ومنه المتشابه. فعلى ذلك ينبغي على كل باحث أن يعرف معنى المحكم والمتشابه حتّى يحلّ إشكال هذه الآيات.

1.3- تعريف المحكم والمتشابه

1- المحكم في اللّغة هو المتقَن الذي لا اختلاف فيه ولا اضطرب, يقال أحكم الأمر إذا أتقنه، والحكيم المتقِنُ للأمور، وحَكَمَ الشيء, وأحكمه منعه من الفساد, والحكمة محرَّكةً ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه, تمنعه من الاضطراب, والحكمة بكسر الحاء إصابة الحق بالعلم والعقل, والحُكم هو الفصل بين الشيئين, فالحاكم يمنع الظالم, ويفصل بين الخصمين، ويميّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب.[8]

وأمّا معناه في الاصطلاح فقد اختلف أهل العلم فيه إلى أكثر من خمسة عشر قولاً, ذكر معظمها الإمام السيوطي في كتابه الإتقان, وأكثرها متقارب يرجع بعضه

إلى بعض، فهي بمثابة الألفاظ المترادفة والجمل المختلفة التي تعبّر عن معنى واحد، وأجمعها في نظري أنّ المحكم هو البيّن الواضح المتقن، الذي لا يحتمل إلاّ وجهًا واحدًا، ولذلك لا يحتاج إلى غيره لبيانه، ولا يختلف فيه العلماء، كالنّص والظاهر والنّاسخ والمفصّل [9].

2- أمّا التشابه في اللّغة فهو التّماثل، فالمثل والمَثَل والمثيل كالشبْه والشَّبَه والشَّبيه لفظًا ومعنًى، والمتشابه هو الذي يقع بين أفراده المشاركة والمماثلة والمشاكلة التي قد تصل إلى الالتباس غالبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ > = < > ﴾سورة البقرة :الآية 25]، أي يشبه بعضه بعضًا لونًا لا طعمًا وحقيقةً، والمشتبهات المشكلات، والشبهة الالتباس، وشُبِّه عليه خُلِطَ عليه الأمر حتى اشتبه بغيره[10].

وأمّا المتشابه في الاصطلاح، فقد كثرت تعاريفه أيضًا، تبعًا لتعريف المحكم، وأحسنها عندي أنّ المتشابه هو ما خفي معناه وأُشْكِلَ، إمّا لمشابهته لغيره، وإما لالتباسه في نفسه، ولذا يحتاج إلى غيره لبيانه، ويختلف العلماء فيه، كاحتمال رجوع الضمير إلى مرجعين، أو لاشتراك الكلمة في معنيين مثل كلمة "لامستم" تأتي بمعنى الجماع واللّمس باليد أيضاً. والتشابه يكون إمّا من حيث اللّفظ أو من حيث المعنى أو من كليهما[11]، والاشتباه بهذا المعنى قريب جدًا من معنى المشكل الذي سيأتي بيانه، قال ابن قتيبة: "ومثل المتشابه المشكل، وسُمّي مشكلاً لأنّه أشكل، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله، ثمّ قد يقال لما غمُض، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكلا"[12].

والقرآن الكريم كلّه محكَمٌ باعتبار أنه متقَنٌ في نظمه وأسلوبه وأحكامه، مانعٌ من دخول غيره فيه، ومن طروء الخلل في ألفاظه، والتناقض في معانيه. وهو كلّه متشابه باعتبار أنّه متماثلٌ في فصاحته وبلاغته، وحلاوته وطلاوته. وبعضه محكم، وبعضه متشابه، باعتبار أنّ بعضه أحكامه نصّية واضحة، لا تحتمل إلا وجهًا واحدًا، ولا يلتبس الأمر في فهمها من هذا الوجه على أحد، وبعض أحكامه خفيةً تحتمل أكثر من وجه، لحكمة سامية، فيقع فيها الاشتباه، ويدخل في فهمها الاختلاط والالتباس، وبهذا الطريق يمكن تفسير الآيات الثلاث السابقة بالتّفسير الذي يرفع الإشكال عنها.[13]

وقد أورد البخاري عن سعيد بن جبير، قال: إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم، قال: وقال ابن عباس: «توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين، وقد قرأت المحكم»[14] قال ابن حجر في الفتح :" والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ، ويطلق المحكم على ضد المتشابه وهو اصطلاح أهل الأصول"[15]

2.3- الأنواع التي يدخل فيها الاشتباه

يدخل الاشتباه على الكلام بأسباب كثيرة, فمنه ما يمكن إزالته بالتّدبر والتأمّل, ومنه ما لا يمكن ذلك إلاّ بإرجاع علمه إلى اللّه وحده, وتقسيمه يكون بحسب اختلاف النّظر إليه.

أ- فيقسّم بحسب متعلّقاته- أي من حيث مكان تعلّق الاشتباه به - إلى ثلاثة أضرب.متشابه من جهة اللّفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما.

- أولاً المتشابه من جهة اللّفظ سواء ما يرجع إلى الألفاظ المفردة أم إلى جملة الكلام المركّب, فالأوّل يقع إمّا من جهة غرابة اللّفظ نحو: "الأَبُّ" وهو نبات ترعاه الإبل، ولما كان لفظًا غريبًا خفي على عمر ﷺ، إذ قال: عرفنا ما الفاكهة، فما الأَبُّ؟[16].

وإما من جهة الاشتراك في اللّفظ كلفظ القرء الذي يطلق على الطهر والحيض, وكالعين فإنّها تطلق على عضو الإبصار, والجاسوس، والذّهب والفضة، وعين الماء, وغيرذلك. والثاني ما يرجع إلى جملة الكلام المركّب، نحو اختصار الكلام في قوله تعالى: ﴿ T U V W X Y Z [\ ] ^ _ ﴾ [سورة النّساء:الآية 3]. المراد باليتامى في الآية اليتيمات, أي وإن خفتم يا معشر أولياء اليتامى، أن لا تقسطوا في صداقهنّ فتعدلوا فيه، وتبلغوا بصداقهن صدقات أمثالهنّ، فلا تنكحوهن، ولكن انكحوا غيرهن من الغرائب اللواتي أحلّهن اللّه لكم وطيّبهن[17]، ونحو بسط الكلام في قوله تعالى نحو: ﴿ 1 2 3 ﴾ [سورة الشورى : الآية 11]. لأنه لو قيل ليس مثله شيء كان أظهر للسّامع.

- والمتشابه من جهة المعنى فكحقيقة الملائكة والجنّ والأرواح والجنّة والنّار, وحقيقة أوصاف اللّه تعالى، وأوصاف يوم القيامة، إذ تلك الصّفات لا تتصوّر حقائقها, لأنّها ليست من جنسنا ولا جنس ما نراه أو نحسّه.

- والمتشابه من جهة المعنى واللّفظ جميعًا خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكمية كالعموم والخصوص نحو: ﴿ | { ﴾[سورة التوبة: الآية 5].

والثاني: من جهة الكيفية كالوجوب والنّدب نحو: ﴿ Z [\ ] ^ _ ﴾ [سورة النّساء : الآية 3]

والثالث: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ نحو: ﴿ 7 8 9 : ﴾ [سورة آل عمران : 102]، وقوله: ﴿ w x y z ﴾[سورة التغابن : الآية 16]، فإذا علم الزّمان لنزول كل منهما زال الاشتباه، إمّا بالجمع كأن تجعل الأولى في العقائد، والثانية في أعمال الجوارح. وإما بالنسخ كأن تجعل الثانية ناسخة للأولى.

والرّابع: من جهة المكان والأمور الّتي نزلت فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ ! " # $ % ﴾ [سورة التوبة :الآية37]. وقد كانوا يجعلون شهرًا من الأشهر الحرم مكان شهر آخر، كرجب مكان شعبان، وشعبان مكان رجب، ومن لم يعلم ذلك لا يفهم النسيء، وكقوله تعالى:﴿ © ª « ¬ ® ¯ ° ﴾ [سورة البقرة :الآية 189]، فإنّ من لا يعرف عادتهم في الجاهليّة يتعذّر عليه معرفة تفسير هذه الآية.

والخامس: من جهة الشّروط التي بها يصحّ الفعل، أو يفسد، كشروط الوضوء والصّلاة والنّكاح، وقد جاءت السنّة تحدّد شروط وجوبها وصحّتها وكمالها ونواقضها...".

ب- وينقسم المتشابه أيضًا من حيث إمكانية الوصول إلى معناه من عدمه إلى ثلاثة أضرب عند البسط، وقد يختصره بعضهم إلى ضربين، قال ابن عطية: "والمتشابه يتنوّع، فمنه مالا يُعلم البتة، كأمر الرّوح وآماد المغيبات التي قد علم الله بوقوعها إلى سائر ذلك، ومنه ما يُحمل على وجوه في اللّغة، ومناح في كلام العرب، فيتأوّل تأويله المستقيم، ويزال ما فيه ممّا عسى أن يتعلّق به من تأويل غير مستقيم، كقوله تعالى في عيسى: ﴿ 9 : ﴾ [سورة النّساء:الآية171] إلى غير ذلك، ولا يُسَمّى أحدُ راسخًا إلاّ بأن يعلم من هذا النّوع كثيراً، بحسب ما قُدّر له، وإلاّ فمن لا يعلم سوى المحكم، فليس يُسمّى راسخًا"[18].

1- ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت السّاعة، وخروج دابّة الأرض، وكيفيّة الدّابّة ونحو ذلك، وهذا النّوع هو المتشابه حقيقة، ويمكن أن يُسمّى المتشابه الكلي، أي من كلّ وجه.

2- وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة، وهذا النّوع يزول اشتباهه بالوصول إلى معرفته، وهذا النّوع في حقيقته ليس من المتشابه، لأنّه يمكن الوصول إلى معرفته بالبحث والسؤال.

3- ضرب متردّد بين الأمرين، يجوز أن يختصّ بمعرفة حقيقته بعض الرّاسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو الضرب المشار إليه بقوله عليه الصّلاة والسّلام لابن

عباس رضي الله عنهما:"اللّهم فقهه في الدّين وعلّمه التأويل"[19]. وقول ابن عباس رضي الله عنهما:"أنا ممن يعلم تأويله". وقول مجاهد:"الرّاسخون في العلم يعلمون تأويله"[20]. ويمكن أن نُسمّيه المتشابه الإضافي، أي متشابه عند قوم دون غيرهم[21].

4- علاقة المتشابه بالصّفات وملامح أهل السنة والجماعة فيها

4 .1- علاقة المتشابه بالصّفات

إنّ كثيرًا من الآيات تدلّ على وجوب تدبّر القرآن كلّه لا بعضه، منه قوله تعالى﴿ K L M ﴾ [سورة النّساء :الآية82] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ s t u ﴾ [سورة المؤمنون:الآية 68]، ومنه قوله: ﴿ B C D E F G ﴾ [سورة ص: الآية 29]. ولذا قال ابن عطيّة الأندلسيُّ:"وظاهرُ هذه الآية يقتضي أنّ التّدبُّرَ من أسباب إنزالِ القرآن"[22]. ومعنى التّدبر هو التأمّل والتفكّر في الآيات. قال الشيخ طاهر ابن عاشور:"والتّدبر مشتق من الدبر، أي الظهر، اشتقّوا من الدبر فعلاً، فقالوا :تدبّر إذا نظر في دبر الأمر، أي في غائبه أو في عاقبته، فهو من الأفعال التي اشتقت من الأسماء الجامدة. والتدبّر يتعدى إلى المتأمّل فيه بنفسه، يقال: تدبّر الأمر. فمعنى يتدبّرون القرآن يتأمّلون دلالته"[23].

ومع هذه الآيات. فهل يمكن أن يقال: يمكن فهم القرآن كلّه، لأنّ ما لا يمكن فهمه لا يؤمر بتدبره، ولأنه لا معنى ولا فائدة لتدبّره، فلو سمعت كلامًا أعجميًا وأنت لا تعرف هذه اللّغة. فإنّه ليس بإمكانك أن تتدبّره. وهناك أدلة أخرى تدلّ على هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿ t u v w x y ﴾ [سورة آل عمران:الآية138] وقوله تعالى: ﴿ h i j k l m n o p q r s ﴾ [سورة البقرة :الآية185] وما أشبهها. فهذا ليس خاصًا ببعض القرآن. إذ كلّ القرآن بيان للنّاس، وهدًى لهم، وما لا يُفهم منه شيء لا يكون بيانًا ولا هدى. فلمّا أمر الله تعالى بتدبّر القرآن كلّه. علم أنّ القرآن كلّه يمكن فهمه. ليكون حجّة على صدق الرسول ﷺ. وللتعبّد بتلاوته والتّعبد بتدبّره. ثمّ بالإيمان بمعانيه والعمل بأوامره ونواهيه.

ولكنّنا نجد بجانب هذه الآيات التي تدلّ على تدبّر القرآن كلّه قوله تعالى:﴿ g h i j k l m n o p q r s t u v

فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ

a « ¬ ® ¯ ° ± 2 3 ´ ¶ ¸ 1 o » ﴾ [سورة آل عمران:الآية7] والضمير في "تأويله" يعود إلى الآيات المتشابهات، أي لا يعلم تأويل المتشابه إلاّ الله تعالى، فيفهم من هذه الآية أنّها معارضة في الظاهر لآيات التّدبر المتقدّمة ونحوها. لأنّها تبيّن أنّ من آيات القرآن ما لا يعلم تأويله إلاّ الله سبحانه، وأيضًا ممّا لا يختلف فيه اثنان أنّ هناك أمورًا وألفاظًا وآياتٍ في القرآن لا يمكن الإحاطة بجميع معانيها، كحقيقة الجنّة والنّار والآخرة، وحقيقة الذّات الإلهية وصفاتها، فنحن نعلم أنّ هناك جنّة أُعدّت للمتّقين، فيها من النّعيم واللّذات الكثير ممّا وصفه الله في القرآن، ودلّت عليه السنّة الصّحيحة، وأنّ هناك نارًا أُعدّت للكافرين، وفيها من العذاب والألم الكثير، كما وصفه الله في كتابه ودلت عليه السنّة الصّحيحة، ولكنّنا عاجزون عن إدراك حقيقة هذا النّعيم وحدوده، وحقيقة هذا العذاب وحدوده، ووقت السّاعة، لأنّها غُيّبت عنّا، وما غُيّب عنّا لا يطلع عليه إلاّ الله.

وهذا كلّه يدلّ على وجود تعارض في الظاهر بين آيات التّدبر وآيات المتشابه، والجمع بينها أن يقال إنّ الآيات المتشابهات ليست ألفاظاً مجردة لا يفهم منها شيء، وليست معلومة من كل وجه، بل هي معلومة من وجه دون وجه، فالوجه الذي نعلمه منها هو الذي نصل إليه بالتّدبر، والوجه الذي لا نعلمه هو الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأخبرنا بذلك في قوله:﴿ ¤ ¥ ¦ § ¨ ﴾ [سورة آل عمران:الآية7]، ومثاله الجنّة والنّار فيما سبق، وهكذا يتمّ الجمع بين هذه النّصوص، وذلك بمراعاة المفهوم الصّحيحة، قال ابن تيمية: "فصار لفظ الاستواء متشابها، يلزمه في حق المخلوقين معانٍ يُنزّه الله عنها، فنحن نعلم معناه، وأنّه العلو والاعتدال، لكن لا نعلم الكيفية التي اختصّ بها الربّ، التي يكون بها مستويًا من غير افتقار منه إلى العرش، بل مع حاجة العرش، وكلّ شيء محتاج إليه من كل وجه، وأنّا لم نعهد في الموجودات ما يستوي على غيره مع غناه عنه، وحاجة ذلك المستوى عليه إلى المستوي، فصار متشابها من هذا الوجه، فإنّ بين اللّفظين والمعنيين قدرًا مشتركًا، وبينهما قدرًا فارقًا، هو مراد في كل منهما، ونحن لا نعرف الفارق الذي امتاز الربّ به، فصرنا نعرفه من وجه ونجهله من وجه، وذلك هو تأويله، والأول هو تفسيره[24]، وكذلك ما أخبر الله به في الجنّة من المطاعم والمشارب والملابس، كاللّبن والعسل والخمر والماء، فإنّا لا نعرف لبنًا إلاّ مخلوقًا من ماشية يخرج من بين فرث ودم، وإذا بقي أيامًا يتغيّر طعمه، ولا نعرف عسلاً إلاّ من نحل تصنعه في

بيوت الشمع المسدّسة, فليس هو عسلاً مصفّى, ولا نعرف حريرًا إلا من دود القز, وهو يبلى, وقد علمنا أن ما وعد الله به عباده ليس مماثلاً لهذه لا في المادة ولا في الصورة والحقيقة, بل له حقيقة تخالف حقيقة هذه, وذلك هو من التّأويل الذي لا نعلمه نحن"[25], وقال أيضًا :" وكذلك نصّ أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنّهم تمسكوا بمتشابه القرآن, وتكلّم أحمد على ذلك المتشابه, وبيّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية, وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله, فهذا اتفاقٌ من الأئمة على أنّهم يعلمون معنى هذا المتشابه, وأنّه لا يسكت عن بيانه وتفسيره, بل يُبيّن ويُفسّر باتفاق الأئمة, من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته"[26].

ومنه يستنتج أنّ التدبّر لا يكون إلاّ بعد معرفة التّفسير الصّحيح للآية, لأنّ التدبّر لا يكون إلا بالتأمّل, فمرحلةَ التّدبُّرِ تأتي بعد الفهم، إذ لا يمكن أن يُطلب منك تدبُّرُ كلامٍ لا تعقِلُه, ومنه لا يمكن وقوع التدبر في المتشابه الكليّ الذي لا يعلمه إلاّ اللّهُ، فالتّدبُّرُ لا يدخل في الغيبيّات التي استأثر اللّهُ بعلمها، كزمن وقوع ما أخبر اللّهُ بوقوعه, أو كيفيّات هذه المغيّبات. فما لا يدركه العقل من الأمور الغيبية التي استأثر الله بعلمها, فالواجب الإيمان بها دون الدّخول في اجتهادات لبيانها، وهي مما لا يحصل بيانه من جهة العقل، ومتى وقع طلبها من جهته حصل الانحراف والزيغ في شرع الله. ومع هذا البحث يبقى سؤال مهم, وهو هل تعدّ آيات صفات الله من المتشابه الكلي الذي لا يعلم معناها إلاّ الله كما ذهب إليه بعض العلماء, أم الاشتباه فيها واقع على حقيقتها وكيفيتها. الذي ظهر لي وترجّح هو الثاني, أي التشابه واقع في الكيفية والحقيقة, لا في معنى الصّفة, لأنّ كلّ الصّفات بابها واحد, سواء العقلية أو الخبرية, وقد علم أنّ الله سميع وبصير, ومعنى سميع إدراك المسموعات, ومعنى بصير إدراك المبصرات, ولكن حقيقة هذا السمع والبصر الذي يسمع ويبصر دبيب النّملة السوداء في اللّيلة الظلماء تحت الصّخرة الصمّاء لا يعلمه إلاّ الله, وكذا يقال في الصّفات الخبرية مثل الوجه واليد فنثبته, لأنّ الله ورسوله أثبته, ونكل حقيقته وكيفيته إلى الله تعالى, وفي ذلك يقول ابن تيمية :"وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله, أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم, فإنّهم وإن أصابوا في كثير ممّا يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم, فالكلام على هذا من وجهين. الأوّل من قال: "إنّ هذا من المتشابه, وأنّه لا يفهم معناه, فنقول أما الدّليل على بطلان ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمّة, ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الدّاخل في هذه الآية, ونفى أن يعلم أحد معناه , وجعلوا أسماء الله

وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم, ولا قالوا: إنّ الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه, وإنّما قالوا كلمات لها معان صحيحة' قالوا في أحاديث الصّفات: " تمر كما جاءت", ونهوا عن تأويلات الجهمية وردّوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النّصوص عما دلت عليه, ونصوص أحمد والأئمة قبله بيّنة في أنّهم كانوا يُبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النّصوص على ما دلّت عليه من معناها, ويفهمون منها بعض ما دلّت عليه, كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك,...فتأويل هؤلاء المتأخّرين عند الأئمة تحريف باطل, وكذلك نص أحمد في كتاب "الرد على الزنادقة والجهمية" أنّهم تمسّكوا بمتشابه القرآن, وتكلّم أحمد على ذلك المتشابه, وبيّن معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية, وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله, فهذا اتفاق من الأئمة على أنّهم يعلمون معنى هذا المتشابه, وأنّه لا يسكت عن بيانه وتفسيره, بل يُبيّن ويُفسّر باتّفاق الأئمّة, من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته"[27].كما يجدر التنبيه إلى أنّ الذين قالوا بأنّ آيات الصّفات من المتشابه اختلفوا في تحديدها, فمن أثبت بعض الصّفات كالعلم والبصر والإرادة, جعلها من المحكم, وجعل غيرها ممّا نفاها من المتشابه, ومن أثبت العلو والاستواء على العرش جعله من المحكم, وجعل غيره ممّا ينفيه من المتشابه, وهكذا, ولذا قال ابن تيمية: "وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأنّ الرّسول لم يبيّن المراد بالنّصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة، ولهذا يجعل كلُّ فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً، فمنكر الصّفات الخبرية الذي يقول: إنّها لا تعلم بالعقل يقول: نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصّفات المعلومة بالعقل عنده بعقله, فإنّها عنده محكمة بينة، وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة, ومنكر الصّفات مطلقًا يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماءه الحسنى، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة، ومنكر معاد الأبدان وما وصفت به الجنّة والنّار يجعل ذلك مشكلاً أيضًا، ومنكر القدر يجعل ما يثبت أنّ الله خالق كلّ شيء, وما شاء الله كان مشكلاً دون آيات الأمر والنّهي والوعد والوعيد....فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره، ثم يقول فيما يستشكله, إنّ معاني نصوصه لم يبيّنها الرّسول[28].

4 .2- الملامح العامة لأهل السنّة والجماعة في الصّفات

المقصود بأهل السنّة والجماعة الذين تمسّكوا بكتاب الله وبسنّة رسوله, واجتمعوا على ذلك، وهم الصّحابة والتّابعون، وأئمة الهدى المتّبعون لهم، ومن سلك سبيلهم في الاعتقاد والقول والعمل إلى يوم الدّين. وسُمّي أهل السنّة والجماعة بذلك,

لأنّهم يتّبعون سنة النّبي ﷺ، ويعتبرون الكتاب والسنّة والإجماع مصادر معصومة من الضّلال، فمنها يأخذون وعليها يعتمدون، وهم مجتمعون مع أئمتهم، يجاهدون معهم، ويقومون بواجب الأمر والنّهي، ويحرصون على الإتباع والاجتماع، وينهون عن الفرقة والابتداع، لقول النّبي: "إن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، اثنتان وسبعون في النّار، وواحدة في الجنّة، وهي الجماعة"[29]، وجاء في حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص:"قالوا: مَن هي يا رسول الله؟ قال: مَنْ كان على ما أنا عليه وأصحابي"[30]. قال ابن تيمية:"وإنّما سمّوا أهل السنّة لا تباعهم لسنته"[31]، وقال أيضًا:"وأهل السنّة والجماعة يتّبعون الكتاب والسنّة، ويطيعون الله ورسوله، فيتبعون الحق، ويرحمون الخلق"[32].

والمقصود بمنهجهم في الأسماء والصّفات هو كلامهم وطريقتهم التي رسموها لمن بعدهم في التّعامل مع الأسماء والصّفات عندما ظهرت أوّل نواة للزيغ في الأسماء والصّفات، قبل ظهور الخلاف بين الحنابلة والأشاعرة، بل قبل ظهور الإمام أبي الحسن الأشعري ت: 324هـ وتلامذته، وقبل ظهور أبي يعلى الفرّاء وشيوخه وتلامذته، فممّا لا شكّ فيه أنّه لما ظهرت الجهمية والمعتزلة، وأظهروا الزيغ في الأسماء والصّفات، خالفهم علماء المسلمين وأئمتهم، وسطّروا المنهج القويم للسّير على خطاه في الأسماء والصّفات، وتميّزوا عن غيرهم بأنّهم أهل السنّة والجماعة، ومجمل اعتقادهم هو الإيمان بجميع ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصّفات، وإثباتها له سبحانه على الوجه اللائق بجلاله وعظمته، وعدم التعرّض لشيء من ذلك بتحريف أو تعطيل أو تكييف أو تمثيل، ونفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه أو نفاه عنه رسوله محمد ﷺ، واعتقاد كمال ضدّه له سبحانه وتعالى، فأسماء الله وصفاته كلّها توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله تعالى في الإثبات والنّفي إلا بنصٍ من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن أتى بالإثبات وحده دون النّفي لم يسلك المنهج الصّحيح، ومن أتى بالنّفي دون الإثبات لم ينهج المنهج الصّحيح، ودليلهم في مقولتهم قول الله تبارك وتعالى: ﴿ 1 2 3 4 5 6 7 ﴾ [سورة الشورى: الآية 11] وقوله: ﴿ C D E F G H I J K L M N O P Q R ﴾[سورة الأعراف: الآية 180]، كما أنّ أهل السنّة والجماعة عندما يثبتون الصّفات لا يكيفونها، ولا يحدّدونها، وإنّما إثباتهم لها إثبات مجمل، لأنّه تبارك وتعالى لم يحدّد صفاته ولم يكيّفها، ولأنّه لا أحد أعلم من الله سبحانه بنفسه[33]، قال تعالى: ﴿ 1 2 3 4

6 7 8 9 : ; ﴾ [سورة النّحل :الآية 74]، ولا أحد من الخلق أعلم باللّه من رسوله ﷺ، لأنّ اللّه تبارك وتعالى قال في حقّه: ﴿ + , - . / 0 1 2 3 4 ﴾ [سورة النّجم : الآية 3, 4]، فمنهج أهل السنّة والجماعة في كلّ ذلك الإيمان الكامل بما أخبر به اللّه تعالى، وأخبر به رسوله ﷺ، والتسليم به، كما قال الإمام الزهري -رحمه اللّه-: "من اللّه الرّسالة، وعلى الرّسول البلاغ، وعلينا التّسليم"[34]، وكما قال الإمام سفيان بن عيينة -رحمه اللّه-:

"كل ما وصف اللّه تعالى به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره، لا كيف، ولا مثل"[35]، وكما قال الإمام التّرمذي:"هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد اللّه بن المبارك أنّهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنّة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه، وقد ذكر اللّه ﷻ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأوّلت الجهمية هذه الآيات ففسّروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إن اللّه لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة"[36]، وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس عن هذه الأحاديث في الصفات والرؤية فقالوا: "أمرّوها كما جاءت بلا كيف"[37]، وقال الإمام مالك بن أنس -رحمه اللّه-: "إيّاكم والبدع قيل: وما البدع؟ قال: أهل البدع هم الذين يتكلّمون في أسماء اللّه وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عمّا سكت عنه الصّحابة والتّابعون لهم بإحسان"[38]، وسأله رجل عن قوله تعالى: الرّحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلاّ ضالاً، وأمر به أن يخرج من المجلس"[39]، وكذا كثير من أئمة الإسلام مشوا على هذا الطريق، وذموا من زاغ عنها.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة أرجو أن أكون قد وفقت– ولو قليلا-إلى كنت أصبو إليه، وأهم ما توصلت إليه هو:

- إنّ الاشتباه في لغة العرب له متعلقات كثيرة، ولذا يقسّم العلماء المتشابه إلى أقسام منها. متشابه من جهة اللّفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما، وهذا بحسب مكان تعلّق الاشتباه به. وقسّمه بعضهم بحسب إمكانية الوصول إلى معناه وعدمه إلى قسمين. قسم لا سبيل للوقوف عليه، كوقت السّاعة،

وخروج الدابّة والدجّال ونحو ذلك. وقسم للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة.

- الآيات المتشابهات ليست ألفاظاً مجردة لا يفهم منها شيء، وليست معلومة من كل وجه, بل هي معلومة من وجه دون وجه، فالوجه الذي نعلمه منها هو الذي نصل إليه بالتّدبر، والوجه الذي لا نعلمه هو الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

- آيات صفات الله ليست من المتشابه الكلي الذي لا يعلم معناها إلاّ الله, بل الاشتباه فيها واقع على حقيقتها وكيفيتها, لا في معنى الصّفة, فكلّ الصّفات بابها واحد, سواء العقلية أو الخبرية, فالله سميع وبصير, ومعنى سميع أي إدراك المسموعات, ومعنى بصير إدراك المبصرات, ولكن حقيقة هذا السمع والبصر الذي يسمع ويبصر دبيب النّملة السوداء في اللّيلة الظلماء تحت الصّخرة الصمّاء لا يعلمه إلاّ الله.

- منهج أهل السنّة والجماعة في كلّ نصوص الوحيين الإيمان الكامل بما أخبر به الله تعالى، وأخبر به رسوله ﷺ, والتسليم به. ومجمل اعتقادهم هو الإيمان بجميع ما أثبته الله لنفسه, أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصّفات, على الوجه اللائق بجلاله وعظمته, من غير تحريف أو تعطيل أو تكييف أو تمثيل، ونفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه أو نفاه عنه رسوله محمد ﷺ، واعتقاد كمال ضدّه له سبحانه وتعالى.

- إنّ علم الدين وعلم الكتاب والسنة يأخذ في التناقص والاندثار كلما ابتعد الزمن عن العهد النبوي وأنّ أحسن جيل كان أعلم بالكتاب والسنة هم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين الذين ما تمّ الذين يلونهم تمّ الذين يلونهم مصداقا لقوله ص: خير الناس قرني ....."فمن أراد سبيل النجاة فليلزم غرزهم أو ليلزم من لزم غرزهم من العلماء الربانيين, فهو سبيل النجاة إذا اختلفت الأهواء.

الهوامش

1- ينظر: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت: 393هـ ,الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية, , دار العلم للملايين بيروت- لبنان, ط/4, 1407هـ / 1987م, (1439/4). أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ت: نحو 395هـ, معجم الفروق اللّغوية, مؤسسة النّشر الإسلامي التّابعة لجماعة المدرسين بـ "قم",ط/1، 1412هـ, (31/1). أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت: 666هـ, مختار الصّحاح,المكتبة العصرية - الدار النّموذجية، صيدا بيروت - لبنان, ط/5، 1420هـ / 1999م, (340/1). أبو الفضل جمال الدّين محمد بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى ت: 711هـ، لسان العرب, دار صادر بيروت- لبنان، ط/3, 1414هـ , (356/9). علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت: 816هـ, التّعريفات, دار الكتب العلمية بيروت -لبنان, ط/1, 1403هـ /1983م , (133/1). محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبي الفيض الملقّب "بمرتضى الزَّبيدي"ت: 1205هـ، تاج العروس من جواهر القاموس ، المطبعة الحكومية بالكويت, طبعت أجزاؤها في سنوات متخالفة ما بين 1385هـ/1965م إلى 1422هـ/2001م, (459/24).

2 -ينظر: محمد بن خليفة بن علي التّميمي, الصّفات الإلهية تعريفها. أقسامها, أضواء السّلف الرياض –السعودية ط/1، 1422هـ/2002م, (12/1). علوي بن عبد القادر السّقّاف, صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنّة ,الدّرر السنيّة - دار الهجرة السعودية ط/3 ، 1426 هـ / 2006 م, (20/1). كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري, المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين, الطبعة: الأولى، 1422 هـ, (68/1, 186إلى 201).

3 -ينظر: أبو العباس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ت: 728هـ ،مجموع الفتاوى, مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف السعودية, 1416هـ/1995م, (151/17).

4 - ينظر: ابن تيمية مجموع الفتاوى "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له" (290/9). التميمي الصّفات الإلهية تعريفها، أقسامها "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (12/1, 25إلى28).

5 -ينظر: أبو هلال العسكري الفروق اللّغوية"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (29/1, 30). أبو بكر محمد بن بن أيوب بن سعد شمس الدّين بن قيم الجوزية ت: 751هـ, مدارج السّالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين, دار الكتاب العربي بيروت- لبنان, ط/3، 1416هـ / 1996م,(51/1إلى 57). أحمد بن عبد الرزاق الدويش , فتاوى اللّجنة الدّائمة - المجموعة الأولى,

اللّجنة الدّائمة للبحوث العلمية والإفتاء, رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع الرياض- السعودية ,رقم 8942 ,(160/3). أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي ت: 1415هـ ،الصّفات الإلهية في الكتاب والسنّة النّبوية في ضوء الإثبات والتّنزيه,المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة - السعودية, ط/1، 1408هـ ,(1/ 175إلى 180). الصّفات الإلهية تعريفها، أقسامها "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (11/1إلى ,21 , 39إلى 41). صفات اللّه ﷻ الواردة في الكتاب والسنّة "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (19/1إلى 22). المجلّى في شرح القواعد المثلى في صفات اللّه وأسمائه الحسنى "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (68/1, 73). د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني, شرح أسماء اللّه الحسنى في ضوء الكتاب والسنّة ,مطبعة سفير الرياض, مؤسسة الجريسي الرياض – السعودية. (252/1).

6 -ينظر: هذه التقاسيم في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (6/ 219، إلى 221)، (12/ 370 إلى 375)، (13/ 169 إلى 171). أحمد بن عطية بن علي الغامدي ,البيهقي وموقفه من الإلهيات رسالة دكتوراة من كليه الشّريعة والدّراسات الاسلاميّة - جامعة الملك عبد العزيز, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة المدينة المنورة – السعودية ط/2، 1423هـ/2002م,(181/1إلى 373). الصّفات الإلهية في الكتاب والسنّة النّبوية في ضوء الإثبات والتنزيه "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (1/ 199إلى 2006).الصّفات الإلهية تعريفها، أقسامها"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(65/1إلى72). صفات اللّه ﷻ الواردة في الكتاب والسنّة "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (31/1إلى33). أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرّحمن بن عبد المحسن السلمان ت: 1422هـ، مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ,الرياض- السعودية, ط/10، 1403هـ / 1983م , (30/1, 31). المجلّى في شرح القواعد المثلى في صفات اللّه وأسمائه الحسنى"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (198/1إلى201).

7 -ينظر: المجلى في شرح القواعد المثلى لابن عثيمين" وقد سبق ذكر معلومات الكتاب" (198/1إلى 201).

8 -ينظر: لسان العرب وقد سبق ذكر معلومات الكتاب"(140/12). مجد الدّين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ت: 817هـ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرّسالة بيروت - لبنان، ط/8، 1426هـ / 2005 م, (1095/1). تاج العروس وقد سبق ذكر معلومات الكتاب " (510/31). إبراهيم مصطفى, أحمد الزيات, حامد عبد القادر, محمد النجار),المعجم الوسيط مجمع اللّغة العربية بالقاهرة مكتبة الشروق الدولية- مصر, ط/4, 1425هـ/ 2004م,(190/1).

9 -ينظر:أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف "بالخطابي"ت: 388هـ, غريب الحديث , دار الفكر, دمشق- لبنان, 1402هـ/1982 م,(452/2). أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت: 794هـ, البرهان في علوم القرآن, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه مصر, ط/1، 1376هـ / 1957م, (68/2إلى 70). أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطي ت:911هـ, الإتقان في علوم القرآن, مجمع الملك فهد السعودية, ط/1,(3/3إلى 10). أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبي البقاء الحنفي ت: 1094هـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، مؤسسة الرّسالة بيروت- لبنان,(845/1). محمد عبد العظيم الزُّرْقاني ت: 1367هـ ,مناهل العرفان في علوم القرآن, مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر, ط/3, (272/2إلى 277). مناع بن خليل القطان ت: 1420هـ, مباحث في علوم القرآن مكتبة المعار دار الكتب العلمية بيروت,(221/1, 222).

10 -ينظر: أبو منصور محمد بن احمد بن الأزهري, تهذيب اللغة الهروي ت:"370هـ, دار إحياء التراث العربي بيروت, لبنان ط/1 2001 , (58/6, 59). الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية للجوهري"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(2236/6). مختار الصّحاح "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(161/1). لسان العرب"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (503/13إلى 506). القاموس المحيط"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (1247/1). تاج العروس"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب " (411/36إلى 413). كتاب الكليات "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (845/1). المعجم الوسيط"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب " (471/1)

11 -ينظر: تهذيب اللّغة للأزهري" وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(58/6). غريب الحديث للخطابي "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له" (452/2). لسان العرب لابن منظور "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(504/13). القاموس المحيط للفيروزبادي"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(1247/1). البرهان في علوم القرآن "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(68/2إلى 70). الإتقان في علوم القرآن للسيوطي"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(3/3إلى 10). تاج العروس للزبيدي "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(411/36). كتاب الكليات للكفوي "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له"(845/1). مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له" (272/2إلى 277). مباحث في علوم القرآن لمناع القطان "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (221/1, 222).

12 -ينظر:أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت: 276هـ, تأويل مشكل القرآن, دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. 999م (67/1).

13 -ينظر:الدكتور.محمد بكر إسماعيل دراسات في علوم القرآن القاهرة - مصر ط /2, 1419هـ, (182/1). مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين, الموسوعة القرآنية المتخصصة الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر, عام النشر: 1423 هـ - 2002م, (586/1).

14 -ينظر: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ت: 256 هـ, صحيح البخاري, ضمن موسوعة الحديث الشّريف للكتب الستّة, إشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ, دار السّلام للنّشر السعودية, 1419هـ, برقم 5035 (436/1).

15 - ينظر:أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشّافعي ت:851هـ, فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة بيروت - لبنان، 1379هـ, (84/9).

16 -رواه أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي ت:224ه, فضائل القرآن, دار ابن كثير بيروت - لبنان, ط/1، 1415هـ /1995م, (375/1). ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي ت: 235هـ , المصنّف في الأحاديث والآثار, مكتبة الرّشد الرياض- السعودية, ط/1, 1409هـ,(6/ 136). ورواه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري ت: 405هـ, المستدرك على الصّحيحين، ، دار الحرمين القاهرة - مصر، 1417هـ / 1997 م, وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"(2/ 347). كما أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت: 256 وقد سبق ذكر معلومات الكتاب, مختصرًا في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة, باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه عن ثابت، عن أنس قال:"كنا عند عمر فقال نهينا عن التكلّف برقم 7293 "(607/1).

17 -ينظر: أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري ت310هـ, جامع البيان في تأويل القرآن, تحقيق: أحمد محمد شاكر, مؤسسة الرّسالة لبنان, ط/1، 1420هـ / 2000م , (358/6).

18 -ينظر: : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ت: 542هـ, المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, دار الكتب العلمية بيروت - لبنان, ط/1, 1422ه, (403/1).

19 -رواه بهذا اللّفظ -أي بلفظ التّأويل - الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ، كتاب المسند, تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرّسالة لبنان، ط/1، 1421هـ / 2001 م.(225/4), وقال الشيخ شعيب -رحمه الله- في حاشيته: "إسناده قوي على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم، فمن رجال مسلم". ورواه سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشّامي أبي القاسم الطبراني ت: 360هـ، المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية القاهرة لبنان، ط/2, (263/10), كلّهم رووه عن ابن عباس ﷺ. وأصل الحديث متفق عليه.

20 -الأثران عن ابن عبّاس ومجاهد, أخرجهما الطبري في تفسيره "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب" (220/5).

21 -ينظر:أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى ت: 502هـ، المفردات في غريب القرآن، دار القلم، الدار الشّامية - دمشق بيروت ــ لبنان، ط/1، 1412 هـ،(443/1إلى 445). الإتقان في علوم القرآن للسيوطي "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (1350/4إلى 1352). مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(278/2إلى 282). عبد الرّحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني ت: 1386هـ، رسالة في حقيقة التّأويل، دار أطلس الخضراء الرياض- السعودية، ط/1، 1426هـ /2005م، (96/1).

22-ينظر: المحرّر الوجيز، في تفسير الكتاب وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(503/4).

23 -ينظر:محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التّونسي ت: 1393هـ، التّحرير والتّنوير "تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التّونسية تونس، 1984 م،(137/5).

24- يقصد بالتّأويل هنا حقيقة المعنى، ويقصد بالتّفسير المعنى الظاهر، قال في مجموع الفتاوى "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له"(381/17): "فالرّاسخون في العلم يعلمون تأويل هذا المتشابه الذي هو تفسيره، وأمّا التّأويل الذي هو الحقيقة الموجودة في الخارج، فتلك لا يعلمها إلا اللّه".

25- ينظر: مجموع الفتاوى "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له" (380/17، 381).

26 -ينظر: مجموع الفتاوى"وقد سبق (295/13).

27 -ينظر: مجموع الفتاوى"وقد سبق (294/13).

28 -ينظر: أبو العباس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد اللّه بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدّمشقي ت: 728هـ، درء تعارض العقل والنّقل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، ط/2، 1411هـ/ 1991م، (16/1، 17).

29 -أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني ت: 275 هـ، سنن أبي داوود ، ضمن موسوعة الحديث الشّريف للكتب السّتّة، دار السّلام للنّشر السعودية، 1419هـ، في كتاب السنة، باب شرح السنة برقم 4597 (1 /1560). وأحمد في المسند وقد سبق ذكره (134/28). وأبو محمد عبد اللّه بن عبد الرّحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي التّميمي السمرقندي ت: 255هـ، مسند الدارمي المعروف بـ :سنن الدارمي، دار المغني السعودية، ط/1، 1412 هـ /2000م، في كتاب السير، باب في افتراق هذه الأمة (3 / 163). والحاكم في في المستدرك "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له" في كتاب العلم، فصل في توقير العالم (206/1)، كلّهم عن معاوية بن أبي سفيان رفعه، وقال الحاكم عقب الحديث:" هذه أسانيد تقام بها الحجّة في تصحيح هذا الحديث"، ولهذا قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(345/3):" الحديث صحيح مشهور في السّنن والمسانيد"، وقال أبو الفضل زين الدّين عبد

الرّحيم بن الحسين بن عبد الرّحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ت: 806هـ , المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين), دار ابن حزم بيروت - لبنان, ط/1، 1426هـ/ 2005 م, (1133/1) عن طرقه :"وأسانيدها جياد".

30- أخرجه أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى التّرمذي ت: 279 هـ, جامع التّرمذي, ضمن موسوعة الحديث الشريف للكتب الستّة, دار السّلام للنّشر السعودية, 1419هـ , في كتاب الإيمان, باب ما جاء في افتراق الأمة برقم 2641(1918/1) عن عبد الله بن عمرو بن العاص, وقال الترمذي:"هذا حديث حسن غريب".

31- ينظر: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدّمشقي ت: 728ه منهاج السنّة منهاج السنّة النّبوية في نقض كلام الشّيعة القدرية, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة السعودية, ط/1، 1406 هـ /1986 م ,(122/4).

32 -ينظر: مجموع الفتاوى"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له "(279/3)

33 -ينظر: عبد الله بن عبد الحميد الأثري, الوجيز في عقيدة السّلف الصالح (أهل السنّة والجماعة), النّاشر: وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد - السعودية, ط/1، 1422هـ, (55/1).

34 -رواه أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ت: 430هـ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1409هـ, (369/3). ورواه أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرّحمن الصابوني ت : 449هـ ,عقيدة السّلف أصحاب الحديث, أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرّحمن الصابوني ت : 449هـ, دار العاصمة السعودية, ط /2, 1419هـ / 1998م,(249/1). ورواه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت: 463هـ, الجامع لأخلاق الراوي وآداب السّامع, مكتبة المعارف الرياض- السعودية, (111/2). ومحيي السنّة أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت: 516هـ, شرح السنّة, المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت-لبنان, ط/2، 1403هـ / 1983م, (171/1).وذكره أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي ت: 748هـ, سير أعلام النبلاء ,مؤسسة الرّسالة بيروت- لبنان, ط/3، 1405هـ /1985م , (346/5)، وأورده البخاري في صحيحه (628/1) تعليقًا.

35 -أخرجه أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النّعمان بن دينار البغدادي الدّارقطني ت: 385هـ, كتاب الصّفات, السعودية, ط/1، 1403هـ / 1983م ,(70/1)، وأبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي ت: 418هـ, شرح أصول اعتقاد أهل السنّة

والجماعة, دار طيبة السعودية, ط/8، 1423هـ / 2003م,(448/3), والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (247/1, 248).

36- ذكره الترمذي في سننه, "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له", "كتاب الزكاة", "باب فضل الصّدقة" (1711/1, 1712).

37 -أخرجه أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي بن أبي حاتم ت: 327هـ, العلل، مطابع الحميضي السعودية، ط/1، 1427هـ /2006م ,(468/5). وأبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي المتوفى سنة 360هـ ,الشريعة, دار الوطن- الرياض/السعودية ط 2, 1420هـ - 1999م, (1146/3). وأبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النّعمان بن دينار البغدادي الدّار قطني ت: 385هـ, كتاب الصّفات, السعودية, ط/1، 1403هـ / 1983م, (75/1). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " برقم 930 (582/3). والصابوني في عقيدة السّلف أصحاب الحديث "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له " (248/1). وأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي ت: 458هـ, والصّفات, مكتبة السوادي جدة - السعودية, ط/1، 1413 هـ - 1993م, (377/2). وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النّمري القرطبي ت: 463هـ ,التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد, وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميّة المغرب, 1387هـ ,(7 /149), وغيرهم.

38 -رواه الإمام أبو الفضل المقرئ في كتابه أحاديث ذم الكلام وأهله, وهي أحاديث انتخبها أبو الفضل عبد الرّحمن بن أحمد بن الحسن الرّازي المقرىء ت: 454هـ, من رد أبي عبد الرّحمن السلمي على أهل الكلام, دار أطلس سوريا, ط/1 ,1417هـ / 1996م, (82/1). وكذا رواه الصابوني في عقيدة السّلف أصحاب الحديث"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له"(244/1)، وأبو إسماعيل الهروي ذم الكلام وأهله" وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له"(70/5). والإمام البغوي شرح السنّة"وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له" (217/1).

39 -رواه اللالكائي في كتابه برقم "وقد سبق ذكر معلومات الكتاب في أول ذكر له"برقم 464 (3/ 441). وأبو نعيم في الحلية, وقد سبق ذكر (6/ 325). والصابوني في عقيدة أصحاب الحديث"وقد سبق ذكه, (179/1). والبيهقي في الأسماء والصّفات وقد سبق ذكره برقم 866 ,867 (2/ 304 ,305). وابن عبد البر في التّمهيد"وقد سبق ذكره, (7/ 151). وغيرهم بأسانيد مختلفة ومتون متقاربة منها "الاستواء غير مجهول ...."، وقد صحّح الذهبي إسناد البيهقي عن ابن وهب, ثمّ قال: "وهذا ثابت عن مالك, وتقدّم نحوه عن ربيعة, وهو قول أهل السنّة قاطبة". أبو عبد الله شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي ت: 748هـ, العلو للعليّ الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها, , مكتبة أضواء السّلف الرياض- السعودية, ط/1، 1416هـ199م, (139/1), وكذا جوّد إسناد البيهقي ابن حجر كما في الفتح "وقد سبق ذكره " (406/13, 407).